

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بنك السودان المركزي



الأزمة العالمية و أثرها على السودان

د. صابر محمد حسن

محافظ بنك السودان المركزي

حقوق الطبع محفوظة لبنك السودان المركزي 2010م
(توزع مجاناً)

5	توطئة
7	تقديم
7	ماهي الأزمة المالية العالمية؟
9	الأزمة الحالية كيف بدأت
10	كيف تطورت الازمة؟
11	الأسباب غير المباشرة للأزمة
12	الأسباب المباشرة للأزمة
13	آليات الإنتقال
13	آثار الأزمة علي الاقتصاد العالمي ومحاولات العلاج
15	أثر الأزمة علي السودان
16	تأثر قطاع المالية العامة
16	تأثر القطاع المالي و النقدي
17	تأثر القطاع الحقيقي

توطئة :

لم أتوقع يوماً أن يطلب منى التقديم لعمل قام به وأعدده أستاذى د. صابر محمد حسن - محافظ بنك السودان المركزى. ومن حسن الطالع اننى كنت حضوراً فى مناسبة تكريمه من قبل أكاديمية السودان للعلوم الطبية. تلك المناسبة التى كانت مسرحاً للمحاضرة التى قدمها عن أثر الأزمة المالية على السودان، والتى تحولت إلى الإصدار التى نحن بصددتها.

وبعد أن أطلعت على هذه الإصدارى علمت أنه لم يقدم كل ما كان عنده فى المحاضرة. لقد احتار الجميع فى تعريف الأزمة المالية، حيث لا يوجد لها تعريف محدد و متفق عليه. ولكن المؤلف أثبت أن ذلك لا ينفى وجودها وبالإمكان الوصول إلى كنهها من سماتها و خصائصها وآثارها على الإقتصاد. وكما إحتار الجميع فى التعريف إحتاروا أيضاً فى التشخيص لأنهم إفتقدوا الطبيب الماهر. و معلوم أن التشخيص السليم هو بداية خارطة الطريق للعلاج. وقد بدأ لي وأنا اطالع هذه الإصدارى أن الإقتصاد العالمى كان يقف أمام المؤلف كالرجل المريض وهو يسأله عن تاريخ مرضه كيف بدأ و كيف تطور وما هى آثاره عليه وما هى أسبابه المباشرة و غير المباشرة، وكيف إنتشر المرض فى المجتمع وماذا كانت آليات الانتقال. وبعد التشخيص الدقيق الذى أستخدم فيه المؤلف كل الوسائل المتاحة كالموجات الصوتية و الاشعة المقطعية تم تحديد المرض وبدأ العلاج. وإحتاج العلاج فى بعض الحالات للتدخل المباشر وإجراء عملية جراحية عن طريق ضخ الموارد، وتأميم المؤسسات، و شراء الأصول السامة، و تقوية الأسس و الضوابط الرقابية، وتغيير الأطباء المشرفين واللجوء إلى الإجراءات الحمائية عملاً بمبدأ الوقاية خيرٌ من العلاج.

وإختلف الكثيرون كذلك حول نصيب السودان من هذه الازمة المالية. وكما يقولون فرب ضارة نافعة فان الحصار الإقتصادى المفروض على السودان جنبه من الآثار المباشرة و الخسائر التى حدثت فى أسواق المال نتيجة إنهيار أسعار الأسهم والسندات وإنهيار المؤسسات وإفلاسها. وأوضح المؤلف أن الآثار غير المباشرة تمثلت فى تدنى أسعار النفط

وإنخفاض أسعار الصادرات و التدفقات الخارجية كالقروض والمنح وإنخفاض الإستثمار الخارجى المباشر. وقد إتضح من الإصداره مدى الجهد الذى بذله القائمون على أمر الإقتصاد فى السودان فى محاولاتهم لعلاج الأزمة وتفادي حدوث الكارثة بالرغم من الصعوبات التى كانت تواجههم نتيجة التعارض فى السياسات التى كان من الواجب إتخاذها لتحديد هدف محدد. ومعلوم أن الإقتصاد هو علم البدائل، ولكن يبدو أن القائمين على الإقتصاد فى وزارة المالية وبنك السودان المركزى قد لجأوا أيضاً إلى فن الممكن كما هو فى السياسة. وقد إختفت فى الإصداره تلك القفشات المعبرة التى تخللت المحاضرة. منها عند السؤال عن الوضع الإقتصادى الآن فأجاب بقصة الرجل الذى قفز من الطابق الثامن فى إتجاهه إلى الارض وعندما سئل عن حاله وهو فى الطابق الثالث فأجاب (so far so good). ومثلت القفشة إجابة شافية للسائل عن الوضع الحالى.

وأختم وأقول أن المؤلف أجاد وأبدع وكأنه كان يضع نصب عينيه حديث الرسول صلى الله عليه وسلم " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه ". فقد أتقن وأبدع وأجاد. وكان الختام مسكاً عندما أقر أن النظام المالى الإسلامى يقوم على جملة من المبادئ والقيم التى يمكن أن تسهم فى إيجاد الحل النهائى لمشاكل النظام الرأسمالى.

والله الموفق

د. عبد القادر محمد أحمد

2010/3/10م

الأزمة المالية العالمية و أثرها علي السودان

تقديم :

كما هو معلوم فقد تعرض الاقتصاد العالمي الي أزمة مالية عالمية في أواخرالعام 2008م وبدايات العام 2009م، أدت إلي ركود اقتصادي ضرب اقتصاديات الدول العظمي وانتقل منها الي الدول النامية التي كان أثر الأزمة عليها غير مباشر نسبة لعدم امتلاكها استثمارات مالية بأسواق المال العالمية مما يجعل الأثر عليها يظهر كنتاج لما خلفته هذه الازمة من انهيار في اسعار النفط وانخفاض التدفقات الخارجية اليها. والناظر الي نتائج هذه الأزمة علي الاقتصاد العالمي يلحظ بوضوح ان نهاية العام 2008م شهدت انفجار الازمة وطغ هذه الازمة علي سطح الاحداث العالمية ، غير ان أهل الإختصاص يعلمون ان هذه الازمة ليست وليدة نهايات العام 2008م، بمعنى انها لم تظهر فجأة وبدون مقدمات. فالاقتصاد العالمي خاصة عند الدول المتقدمة، إعتد في العقد الاخير علي نظام المشتقات المالية التي تعتمد علي أصول غير حقيقية والتي هي نتاج ما يعرف بالهندسة المالية ، ونتيجة للتقلبات المستمرة لأسعار هذه الاصول في البورصات العالمية خلال العقد الاخير ظهرت هذه الازمة في هذا التوقيت.

سنحاول في هذه الورقة أن نتناول هذه الازمة بشئ من التفصيل والتشخيص، وسنقوم بذلك عبر ثمانية محاور نتناول فيها ما هي الازمة المالية العالمية ؟، كيف نشأت وبدأت وكيف تطورت ؟، ثم نتناول مسبباتها وآليات انتشارها ونتعرف علي آثارها ، مشيرين في ذلك الي محاولات علاجها ، ثم ندلف لنتناول أثرها علي السودان وكيف انتقلت اليه ، ثم اليات التعامل معها ومحاولات إحتوائها وما هو المطلوب لذلك ، ثم نختم بسؤالين حول مستقبل النظام المالي الدولي، ونحاول الإجابة عليهما .

ما هي الأزمة المالية العالمية؟

يصعب من الناحية النظرية ان نجد تعريفاً محدداً وموحداً متفقاً عليه للأزمة المالية العالمية ، ونواجه مصاعب كثيرة في ايجاد تعريفات لبعض الظواهر والأشياء التي نعتبرها عموماً في الحياة . فمثلا لا نستطيع ان نجد تعريفاً محدداً للماء ولكننا نحسه ونراه

ونستطيع ان نحدد سماته وخصائصه.

وكذلك هذه الازمة ، فانه يصعب علينا أن نجتمع او نتفق علي تعريف محدد وموحد لها ، غير اننا يمكن أن نعرفها من سماتها وخصائصها وآثارها علي الاقتصاد ، فهذه الازمة تتميز بسمات عديدة فهي صفة تطلق علي الأقتصاد الذي يعاني من بعض هذه السمات او كلها:

1. الاقتصاد الذي تفقد الأصول فيه قيمتها السوقية وتتعرض فيه لنقصان يؤدي الي خسائر كبيرة للمالكين.

2. الاقتصاد الذي يعاني من اختلال العلاقة بين القطاع المالي والحقيقي، والقطاع المالي كما هو معلوم يشمل قطاع المالية العامة وهي المصارف والمؤسسات المالية واسواق المال..... الخ ، اما القطاع الحقيقي فهو القطاع الإنتاجي الإستهلاكي . وهناك علاقة بين هذين القطاعين ، وقد ثبت في الادبيات الإقتصادية ضرورة توازنها بمعنى ان يوفر القطاع المالي للقطاع الحقيقي الموارد اللازمة للتشغيل والإنتاج والموارد اللازمة للشراء والإستهلاك، فعند اختلال هذه العلاقة وعدم توازنها يتعرض الاقتصاد لمخاطر الازمات.

3. الاقتصاد الذي تنهار فيه المؤسسات المالية والذي يحدث نتيجة لفقدان الاصول لقيمتها وعدم قدرتها علي مقابلة الالتزامات الناشئة عنها وبالتالي التعدي علي رؤوس الاموال وتآكلها مما يؤدي الي الانهيار.

4. الاقتصاد الذي يتقلص فيه انسياب التمويل . وتقلص انسياب التمويل يكون نتيجة حتمية لانهيار المؤسسات المالية وإختلال العلاقات بين القطاع المالي والحقيقي، مما يؤدي الي ايقاف دورة عجلة الانتاج الامر الذي يؤدي الي البطالة وفقدان العمل.

5. الاقتصاد الذي يختل فيه تسعير الأصول والذي ينتج بسبب انها اصول غير حقيقية يصعب من الناحية العملية تقييمها والحفاظ علي هذا التقييم وعدم تعرضه للاهتزاز نتيجة العوامل الاخري.

وخلاصة القول إن الاقتصاد الذي يتسم ببعض هذه الصفات أو كلها يوصف بأنه يعاني من أزمة مالية ، وهو ما يعاني منه الاقتصاد العالمي الآن.

ويسوقنا الحديث هنا الي استعراض أمثلة للأزمات المالية العالمية التي اصابته الإقتصادات المختلفة في العصر الحديث . وسنحاول ان نتطرق الي ثلاث أمثلة لمناطق مختلفة من العالم:

1. أزمة الديون في دول أميركا اللاتينية (المكسيك - الأرجنتين) وقد حدثت هذه الأزمة في الفترة 1980م في المكسيك وخلال العامين 1999-2000 م في الأرجنتين ، وقد بدأت هذه الازمة كأزمة ديون (Debt Crisis) ، حيث إزدادت ديون المؤسسات والأفراد مع عدم القدرة علي إسترداد هذه المديونيات مما يجعلها تتحول الي أزمة إقتصادية وانهيار مصرفي نتج عن عدم قدرة المصارف علي سداد التزاماتها العاجلة نسبة لافراطها في استخدام الموارد قصيرة الأجل في الاقراض.
2. الازمة النقدية في آسيا (اندونيسيا - ماليزيا - كوريا) وقد كانت في الفترة 1997-1998م ، حيث حدث انهيار لأسعار الصرف ، ثم انهيارات مصرفية .
3. أزمة الولايات المتحدة الامريكية : خلال الفترة 1989-1991م، وكانت بسبب افراط بنوك الادخار في الاقراض، حيث بدأت هذه الأزمة كأزمة سيولة تطورت واستمرت لفترات أدت الي إنهاء مؤسسات التسليف والادخار.

كيف بدأت الأزمة؟:

بدأت جذور الأزمة الحالية مع بدايات العام 2002م عندما تبنت الادارة الامريكية شعار أو سياسية (مسكن لكل مواطن) ، هو شعار اشتراكي رفعه المحافظون الجدد ، هدف الي خدمة مصالحهم الانتخابية ، ولتنفيذ هذه السياسة إتخذت الادارة الامريكية حزمة من السياسات والاجراءات المصرفية تجاه التمويل العقاري مثل خفض اسعار الفائدة وإطالة آجال السداد حتي وصلت الي 45 عاماً، وقد أدت هذه الإجراءات إلي :

1. التوسع في التمويل العقاري : وهو ما اطلق عليه مصطلح الفقاعة ، فقد زاد الطلب علي التمويل بصورة كبيرة مما أدى الي تسابق المصارف الي تقديم التمويل للجمهور، ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار العقارات نسبة لزيادة الطلب علي امتلاكها.
2. تراجع معايير الجودة الائتمانية : نتيجة للتسابق علي التمويل العقاري أصبحت

البنوك لا تراعي معايير الجودة الائتمانية ولا تنظر الي ملاءة وقدرة العملاء علي السداد ، كما لم تلتزم بأخذ الهوامش اللازمة قبل منح التمويل؛ و نتيجة لهذا فقد ارتفعت مخاطر السداد نسبة لعدم الجدارة الائتمانية للعملاء.

3. التأمين والتوريق المتواصل للاصول عبر شركات التأمين والتوريق، وذلك في سعي من البنوك لتغطية المخاطر الناشئة عن عدم الالتزام بدراسة الملاءة المالية والجدارة الائتمانية للعملاء وافراطها في منح التمويل بدون ضمانات كافية وقوية وحتى تستطيع الحصول علي السيولة اللازمة لتسيير اعمالها.

4. فشل الممولين في دفع الاقساط : وكنتيجة حتمية لما تقدم أعلاه من ضعف الملاءة المالية والإفراط في التمويل، فقد فشل الممولون في دفع الاقساط وتوقفوا عن السداد مما جعل البنوك غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه شركات التأمين والتوريق ، وهذا شكل بداية انفجار الفقاعة.

5. الاستيلاء علي العقارات ومحاولات البيع : ونسبة لفشل الممولين في سداد الاقساط فقد لجأت شركات التمويل العقاري الي الاستيلاء علي العقارات ومحاوله بيعها لحماية أنفسها وللحصول علي السيولة اللازمة لتسيير الانشطة.

6. إنهيار أسعار العقارات وتوقف عمليات التسييل: نتيجة لاستيلاء شركات التمويل العقاري علي العقارات ومحاولات بيعها ، زادت الكميات المعروضة مع عدم وجود طلب عليها مما أدى الي إنهيار أسعار العقار، وبالتالي توقف عمليات التسييل.

7. مشكلة السيولة : ونتيجة لهذا فقد دخلت شركات التمويل العقاري والمصارف في مشكلة السيولة والاعسار المالي، وعدم القدرة علي مواجهة سداد الائتمانات العاجلة وبالتالي الانهيار الكامل.

كيف تطورت الأزمة؟

كما أسلفنا فقد تركزت هذه الازمة في قطاع الائتمان العقاري في الولايات المتحدة الامريكية، ومن ثم تحولت الي القطاع المصرفي والقطاع المالي عن طريق التوريق والمشتقات المالية، مما أدى إلي انهيار المؤسسات المالية وشركات التمويل والمصارف وشركات التأمين .

ونتيجة لهذه الانهيارات توقف التمويل عن القطاع الحقيقي وقطاع المستهلكين ، مما أدى الي إنهيار الشركات الصناعية الكبرى وتقليص حجم بعض منها . وكذلك تأثرت بها الأسواق المالية الأوروبية، ونسبة للتقنيات الحديثة في الاتصالات فقد انتقلت هذه الأزمة الي الأسواق الناشئة التي نقلتها بدورها الي الدول النامية ، مما أدى الي كساد شامل نتج عنه نمو سالب في الدول الصناعية ومعدلات نمو ايجابي متدني في بقية دول العالم. وكنتيجة حتمية لذلك أصاب الإقتصاد العالمي ركود دولي وإزدياد في معدلات انكماشه.

أسباب الأزمة :

هنالك أسباب مباشرة وغير مباشرة أدت الي حدوث هذه الأزمة نفضلها فيما يلي:

اولاً : الأسباب غير المباشرة :

(أ) عدم التوازن في النظام المالي الدولي :

المتابع للنظام المالي العالمي يلاحظ وجود اختلالات كبيرة في موازينه وعناصره ومثال لذلك :

1. هنالك دول كبري ينخفض فيها معدل الإدخار، بل قد تصل معدلات إدخارها صفراً وهي تعيش علي الاقتراض ، وفي المقابل نجد دولاً تدخر ولا تستثمر وتصل معدلات ادخارها 50 % من دخلها ومثال للأولي أمريكا وللثانية الصين.
2. هنالك دول لديها عملات تعتبر احتياطي مقابل عملات الدول الاخرى.
3. حجم المعاملات القائمة علي الدين مقابل القدرة الحقيقية علي السداد غير متوازن وحيث ان معدلات الاقتراض ليس لها علاقة بالقدرة علي السداد.
4. تضخم القطاع المالي مقابل القطاع الحقيقي .

(ب) عدم كفاءة البنيات التحتية المالية:

يعتمد النظام المالي الدولي علي مؤسسات تضع له السياسات والأطر العامة لعمله وتراقب أدائه وإنحرافاته ، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، غير إن هذه المؤسسات اصبحت غير قادرة علي القيام بالدور المنوط بها ، بل وأصبحت أداة سياسية لتطويق الدول، وذلك من خلال عدم الشفافية والازدواجية في التعامل، مع قدرتها علي المراقبة ، إضافة الي عدم العدالة ومراعاة الظروف التي تمر بها الدول، وهذا يؤدي الي

إختلال مقاييس الأداء ومن ثم الانحراف عن الاهداف .

(ج) ضعف الاحساس بالمخاطر في مختلف المستويات:

الأفراد ، الشركات وحتى وكالات التصنيف الائتماني ضعف لديها الاحساس بالمخاطر فاصبحت الشركات والأفراد يقترضون دون مراعاة لكيفية السداد .

(د) طبيعة عمل اقتصادات السوق:

لعل من أكبر أسباب الأزمة التي يعيشها العالم هو اختلال طبيعة عمل السوق القائم علي النظام الرأسمالي ومن ذلك ما يعرف بفشل السوق (Market – Failure) وعدم قدرته علي التصحيح الذاتي (Auto- Correction) مما يؤدي إلي اختلال الدورات الإقتصادية .

ثانياً- الأسباب المباشرة :

من أهم الأسباب المباشرة للأزمة ، بل والرئيسية هي:

1. تفشي ثقافة الاقتراض والمضاربة : علي مستوى الافراد والحكومات ، مع توسيع آليات التمويل والاقتراض نتيجة للاختراعات في مجال الهندسة المالية، مما أدى الي زيادة العرض في مجال التمويل وإزدياد الطلب مصحوباً بضعف الشعور بالمخاطر الذي لعبت فيه شركات التصنيف دوراً كبيراً .

2. ضعف الرقابة (تعدد المراقبين - عدم التنسيق - عدم الشمولية الرقابية): ويظهر ضعف الرقابة علي عمليات الإقراض المالي من تعدد المراقبين للقطاعات المالية المختلفة ، فنجد أن هناك عدم تنسيق بين البنوك المركزية ومراقبي التأمين وغيرهم ، إضافة الي عدم شمول عمليات الرقابة واقتصارها علي جزء من العمليات والقطاعات دون الاخرى .

3. التوسع في انتاج واستهلاك المنتجات المالية ، والتماذي في الهندسة المالية : ونتيجة حتمية لزيادة الطلب علي الاقتراض ظهرت المنتجات المالية (نتاج الهندسة المالية) القائمة علي اصول غير حقيقية ، وانما نتيجة لإبتكار شهادات وأوراق من أصول استخدمت للتمويل من قبل ، وهي ما يعرف بالمشنقات والمستقبلات ، وكذلك ظهور صناديق التحوط (للأصول السامة) (Toxic Assets) .

4. غياب الضوابط السلوكية والأخلاقية :

تميز النظام الرأسمالي (نظام السوق) بغياب الضوابط الأخلاقية في المعاملات التجارية والسعي لتحقيق الأرباح فقط ودون المراعاة للجوانب الانسانية، ومن ذلك ظواهر الغش، والاغراء، والغرر، والجهالة، وبيع ما لا تملك أو بيع غير الموجود.

آليات الإنتقال:

انتقلت الأزمة التي ظهرت في أمريكا بسرعة كبيرة الي جميع الإقتصادات العالمية، ولم تستثن الدول المتقدمة أو النامية، والسبب المباشر لهذا الانتقال السريع هو العولمة وتشابك الإقتصادات بمعنى التداخل الاقتصادي والتبادل التجاري والمالي الكبير بين الدول، حيث لا توجد دولة - مهما كان حجمها - بمعزل عن هذه الدائرة، كما إن المؤسسات العابرة للدول قد لعبت دوراً كبيراً في تقريب الإقتصادات من بعضها، أضف إلي ذلك تكامل الاسواق المالية وإستخدام منتجات الهندسة المالية علي النطاق الدولي بسبب ثورة المعلومات وإنهيار الحواجز والتداخل العالمي.

كما ان حركة السلع والخدمات بين الدول كان لها الاثر الكبير في ترابط الإقتصادات، ولما حدثت هذه الأزمة في أمريكا وجدت الآلية السريعة للانتقال وتأثر الكل بها.

أثار الازمة علي الاقتصاد العالمي ومحاولات العلاج:

ظهرت آثار الأزمة علي الاقتصاد العالمي بشكل سريع، ويمكن إيراد اهم آثار الأزمة علي النحو التالي:

1. إنهيار المؤسسات المالية: ففي الولايات المتحدة الأمريكية انهار بنك (Lehman Brothers) في سبتمبر 2009م، ويعد رابع أكبر بنك استثماري بالولايات المتحدة الأمريكية - وكذلك إنهار بنك سيلفر ستيت (Silver State) ثاني أكبر بنك الماني، وفي الشرق الأوسط انهار بنك الخليج الكويتي.
2. سيطرة عدم اليقين وظروف عدم التاكيد عن الأخطار، حيث فقد المتعاملون الثقة في النظام المالي.
3. مشكلة السيولة نتيجة لتعرض المؤسسات لمشاكل السيولة وعدم توفرها بالقدر الكافي بسبب الافراط في استخدام الموارد للتمويل وعدم الاسترداد، فقد توقفت عمليات

الإقراض والتمويل وإختفي سوق ما بين البنوك، وعانت المصارف والمؤسسات من عدم قدرتها علي مواجهة مصروفاتها الجارية التشغيلية.

4. تزايد الاختلالات الداخلية والخارجية.
5. تباطؤ التدفقات النقدية والاستثمارات الخارجية عبر الدول.
6. تراجع الطلب الكلي علي السلع والخدمات.
7. تباطؤ حركة التجارة الخارجية عبر الدول وحركة الاقتصاد بصفة عامة.
8. تفشي البطالة كأحد الآثار الاجتماعية للأزمة.
9. التخوف من تحول عدم الإستقرار الاقتصادي الي عدم إستقرار إجتماعي وسياسي، وخاصة في الدول النامية.
10. عودة الشكوك حول إقتصادات السوق وفشل النظام الرأسمالي .
11. عودة شعار الحكومة الكبيرة ، وذلك بسبب دخولها في المؤسسات ودعمها وشراء بعض منها ، بدلاً عن ممارسة دور الحكومة في سن القوانين ومراقبة الأداء بعيداً عن التدخل في تسيير النشاط الاقتصادي.

أما علي صعيد المعالجات فقد قامت الدول الكبرى بحزمة من الاجراءات والسياسات نفصلها الي معالجات قطرية ومعالجات دولية، وأهم المعالجات القطرية:

- 1/ التدخل المباشر عن طريق ضخ الموارد وتأمين المؤسسات وشراء الأصول السامة (غير الحقيقية الناتجة من الهندسة المالية)، وكذلك تحمل بعض المديونيات.
- 2/ تقوية الأسس والضوابط الرقابية.
- 3/ تغيير الادارات التنفيذية للمؤسسات والعمل علي تقليل التكاليف الادارية بايقاف الحوافز الضخمة.
- 4/ اللجوء للاجراءات الحمائية.

أما علي صعيد المعالجات الدولية فقد تمت معالجة الأزمة من خلال:

1. دعم المؤسسات الدولية المالية والفنية لاقتصادات الدول.
2. الدعم عبر التكتلات والمجموعات الاقتصادية مثل مجموعة العشرين.

3. كذلك سار اتجاه المعالجات نحو دعوات اصلاح النظام الاقتصادي بصورة عامة وإستبداله أو معالجة قصوره وما تدعمه الدول الكبرى المدافعة عن النظام الرأسمالي.

أثر الأزمة علي السودان :

السودان كغيره من دول العالم تأثر بالأزمة المالية العالمية، وان كان أثر الأزمة عليه قد ظهر بصورة غير مباشرة نسبة لأن السودان ومنذ العقدين السابقين كان مفروضاً عليه حصاراً إقتصادياً جعله منعزلاً عن أسواق المال والبورصات العالمية، الأمر الذي ترتب عليه عدم وجود استثمارات مالية له عبر الأسواق، وبالتالي لم يتأثر بالخسائر التي حدثت في أسواق المال نتيجة إنهيار أسعار الأسهم والسندات وإنهيار المؤسسات وإفلاسها .

وجاء تأثير السودان بالأزمة كنتاج لما خلفته الأزمة على بعض العوامل والعناصر، ومن ذلك :

1. تدنى أسعار النفط بنسبة 70%، فنسبة لاعتماد الموازنة العامة للدولة في السودان بصورة كبيرة (50%) على إيرادات النفط فإن انخفاض أسعاره بالأسواق العالمية جعل السودان متأثراً بالأزمة، حيث انخفض سعر برميل النفط من حوالي 140 دولاراً إلى 40 دولاراً.

2. إنخفاض أسعار الصادرات الأخرى نتيجة لانخفاض الطلب والكساد العالمي الذي أصاب معظم الاقتصادات ، فقد انخفضت أسعار وكميات الصادرات الأخرى غير البترولية إلى معدلات أثرت بصورة كبيرة على الموازنة العامة للدولة .

3. توقف التمويل الخارجي عن السودان بسبب توقف المؤسسات المالية عن التمويل نتيجة لما أصابها من أزمات سيولة وموارد.

4. إنخفاض التدفقات الخارجية وتشمل القروض الرسمية والمنح ومدخرات السودانيين العاملين بالخارج .

5. انخفاض الاستثمار الخارجي المباشر نتيجة لتفشي حالة من عدم اليقين ومخاطر عدم التأكد، حيث أحجم المستثمرون الأجانب عن الدخول في استثمارات خاصة مع الدول ذات المخاطر العالية والناشئة من الظروف الاقتصادية والسياسية.

ومن هنا يتضح أن أثر الأزمة المالية على الاقتصاد السوداني كان كبيراً وأصاب كل مصادر إيرادات الدولة من صادرات بترولية وغير بترولية ، وكذلك التدفقات الخارجية سواء كان ذلك عن طريق التمويل أو التدفقات الخارجية من قروض ومنح ومدخرات مغتربين أو الاستثمار الاجنبي المباشر .

ولتسهيل متابعة الآثار على الاقتصاد السوداني يمكن أن يتم ذلك بتقييم الأثر على ثلاثة قطاعات كما يلي:-

أولاً: قطاع المالية العامة :

قبل أن تحل الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي كان قطاع المالية العامة في السودان قد تأثر في الاعوام 2006 - 2007م بأزمة مالية عامة نتجت عن تراكم سياسات اقتصادية ومالية أدت إلى ظهور عجوزات كبيرة في الموازنة العامة للدولة سببها التوسع الكبير في الانفاق العام، مع عدم وجود الموارد الكافية لمقابلة التزامات الدولة السياسية والأمنية والعسكرية ، إضافة إلى اقتسام الموارد حسبما نصت عليه اتفاقيات السلام التي تخص جنوب السودان وغربه وشرقه في العام 2005م وما تلاه . وقبل أن يتعافى الاقتصاد السوداني من هذه الأزمة حلت الأزمة المالية العالمية التي ظهرت آثارها جلية في انخفاض عائدات البلاد من النفط الذي تراجعت مبيعاته إلى نسبة تفوق الـ 80% مع اعتماد الموازنة عليه بنسبة تفوق الـ 50% ، إضافة إلى ما خلفته الأزمة من أثر على القروض والمنح الخارجية، مما أدى إلى تفاقم العجز الحكومي مما جعل الحكومة تلجأ إلى المعالجات السريعة كالإستدانة من النظام المصرفي والجمهور لسد العجز ، مع ما يعترى ذلك من مخاطر عدم الإستقرار الاقتصادي والنقدي .

ثانياً: القطاع المالي والنقدي:

لم يتأثر القطاع المالي في السودان بالأزمة بصورة مباشرة ، وذلك بسبب الحظر الاقتصادي المقرر على البلاد ، وكذلك إتباع النظام الاسلامي في المعاملات ، غير أن الأثر على هذا القطاع ظهر في عجز الحساب الجاري، وإنخفاض التدفقات الواردة من البترول والصادرات الأخرى والاستثمارات وتحويلات المغتربين والتسهيلات مما أدى إلى تآكل الاحتياطات الرسمية للبلاد ، وبالتالي عدم القدرة على مقابلة الالتزامات الخارجية

مما يؤدي إلى إجهاد المراسلين من التعامل مع البلاد ، إضافة إلى الضغوط الكبيرة التي يسببها تأكل الاحتياطات على سعر الصرف وعدم القدرة على التحكم فيه .

ثالثاً- القطاع الحقيقي :

أما القطاع الحقيقي فقد تأثر بانخفاض الطلب على السلع والخدمات وخفض الإنفاق الحكومي وانخفاض الاستثمار والتمويل الخارجي، والذي أدى إلى تراجع النشاط وتزايد معدلات البطالة والتعثر في سداد الالتزامات .

محاولة معالجة الأزمة :

تختلف المعالجة من دولة لأخرى حسب طبيعة النشاط الاقتصادي وحسب أثر الأزمة عليها في المدى الطويل والقصير، غير أن هذه الأزمة وضعت متخذي القرار الاقتصادي في وضع صعب وحيرة كبرى بسبب التعارض في السياسات التي يجب إتخاذها لتحقيق هدف محدد. فإتباع سياسية توسعية يؤدي إلى زيادة عرض النقود وبالتالي إزدياد معدلات التضخم وإرتفاع الأسعار . وإتباع سياسة إنكماشية يؤدي إلى إنخفاض عرض النقود الذي يقود إلى الركود وقلة الإنتاج وبالتالي العطالة والفقر . وللخروج من هذا التضارب فإن الدول يجب أن تضع تركيبه متوازنة للسياسات المتضاربة لتحقيق الأهداف المرجوة والمتعارضة. فكل سياسة لها تكلفتها وفرصها الضائعة، وبالتالي يجب إتباع حزمة من السياسات والإجراءات التي تحقق أقل الخسائر والمتعارضات (سياسات مالية ، نقدية سياسات نقد أجنبي ، سياسات تجارية وسياسات استثمارية) .

وفي إطار محاولة معالجة الأزمة في السودان نجد أن هنالك عدة محددات. قيدت خطط متخذي السياسات تتمثل في عوامل خارجية وداخلية:

العوامل الخارجية :

الحظر الاقتصادي الأمريكي ، والذي أدى بدروه إلي :

تقييد حرية التجارة والاستثمارات الأجنبية حتي مع الأطراف غير الأمريكية.

عدم حصول السودان - كبقية الدول - علي التمويل الميسر من المنظمات المالية العالمية والإقليمية.

العوامل الداخلية :

1. إرتفاع عبء الديون الخارجية.
2. إرتفاع حجم الدين الداخلي.
3. ضعف الموقف المالى للمصارف.
4. إنحراف تركيبة الاستهلاك نحو السلع المستوردة.
5. إنعكاس إتجاه صائفي الإستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل.
6. ضعف مرونة المصروفات العامة بالموازنة.
7. ارتفاع نسبة التضخم قُبيل بداية الأزمة.

الخطوات التي قامت بها وزارة المالية للتعامل مع الأزمة :

- 1/ خفض إجمالي المصروفات العامة.
- 2/ زيادة الإيرادات غير البترولية.
- 3/ ترشيد استخدام الإيرادات.
- 4/ الاستدانة الخارجية.
- 5/ جدولة الالتزامات العامة المحلية والخارجية.

الأهداف غير المتجانسة والتحديات التي واجهت البنك المركزي :

1. الاستقرار النقدي (نسبة تضخم منخفضة وسعر صرف مستقر).
2. الاستقرار المصرفي (تفادي إنهيار المصارف وإنهيار نظام الدفع).
3. الاستقرار الاقتصادي وتلافي الركود الاقتصادي.

الخطوات التي قام بها البنك المركزي للتعامل مع الأزمة :

في مجال السياسة النقدية :

1. الضخ السيولي المتوازن.
2. التخفيض المنظم لسعر الصرف.
3. الإهتمام بالتمويل الصغير والأصغر.

في مجال سياسات النقد الأجنبي:

1. تطبيق هوامش عالية علي الاستيراد السلعي (100%).
2. جدولة بعض الالتزامات وتخفيض الدفعيات (IMF).
3. تقييد الدفعيات غير المنظورة.
4. تقييد التحويلات للخارج.
5. تشجيع إعادة الاستثمار للأرباح للاستثمارات الأجنبية.

في المجال المصرفي:

1. دعم المصارف مالياً لسد عجز السيولة والملاءة.
2. التخفيض المنظم في سعر الصرف.

النتائج المحققة بسبب المعالجات التي تمت:

1. إحتواء معدلات التضخم (نسبياً).
2. إستقرار سعر الصرف.
3. إستقرار النظام المصرفي.

الدروس المستفادة :

1. تأكد مدي إرتباط الاقتصاد المحلي بالإقتصادين الإقليمي والعالمي.
2. ضرورة وضع خطة بديلة كمخرج لأي خطة إقتصادية.

في جانب السياسة المالية:

- أ. ترشيد الإنفاق.
- ب. تنمية الإيرادات غير البترولية.
- ج. تحديد أولويات التنمية.
- د. بناء حساب تركيز البترول (OSA).
- هـ. مراجعة إمتيازات الاستثمار.
- ز. إعادة النظر في إستراتيجية الإستثمارات الأجنبية

في جانب السياسة النقدية :-

- أ. مراجعة سياسات النقد الأجنبي.
- ب. بناء الإحتياطات.
- ج. ترشيد الإستيراد.
- د. ترشيد الدفعيات غير المنظورة.
- هـ. تنمية الصادرات غير البترولية.
- ز. إيقاف التدفقات الرأس مالية قصيرة الأجل.

في جانب السياسات المصرفية :

1. تقوية المراكز المالية للمصارف.
2. ضوابط التمويل.
3. تحسين الكفاءة التشغيلية للمصارف.

ونختم هذه الورقة بأسئلة عن مستقبل النظام الدولي، فهل هذه الأزمة ناتجة عن مشكلة نظام أم مشكلة داخل النظام؟ وهل يقدم النظام الإسلامي حلاً لهذه الأزمة ويكون بديلاً للنظام الحالي؟

تختلف وجهات النظر حول سبب الأزمة ومشكلة النظام الرأسمالي ، فبعضهم يري إنها مشكلة نظام بمعنى عدم صلاحية النظام الرأسمالي لقيادة المعاملات الاقتصادية، والبعض الآخر يري إنها مشكلة داخل النظام ، وبإجراء بعض المعالجات وترتيب السياسات يمكن أن تصل إلي حلول منطقية لكثير من المشاكل ، وهذه هي نظرة الدول المستفيدة من هذا النظام.

من جانبنا نري أن علاج هذه الأزمة يكمن في الدراسة العميقة لأسبابها وتحليل هذه الأسباب للوصول إلي معالجات جذرية لها.

أما كون النظام الإسلامي يقدم البديل فإننا نري أن النظام المالي الإسلامي يقوم علي جملة من المبادئ والقيم التي يمكن أن تسهم في إيجاد الحل النهائي لمشاكل النظام الرأسمالي ، وذلك إن النظام الإسلامي لا يؤمن بمنتجات الهندسة المالية القائمة علي

أصول غير حقيقية ، بل أن مبادئه تحرم بيع ما لا نملك وبيع غير الموجود ، ويرتبط التمويل فيه بالأصول الحقيقية .

كذلك يتسم النظام الإسلامي بالضوابط الأخلاقية ويمنع الغش والغرر والجهالة، وتعتمد مبادئه علي المشاركة في تحمل المخاطر واقتسام الربح والخسارة.

أيضاً تقوم مبادئ النظام الإسلامي علي المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، ويرتبط نظام الضرائب والجبایات فيه بالإنتاج الفعلي وفي المأثور الإسلامي " وليكن سعيك إلي عمارة الأرض وإصلاحها أسبق من سعيك للحصول علي خراجها".

وبقليل من الاجتهادات فان معمارية النظام الإسلامي القائمة علي هذه المبادئ يمكن أن تقدم النظام البديل لحل مشاكل الاقتصاد العالمي ، إضافة إلي أن هنالك اهتماماً عالمياً في الوقت الراهن بالتمويل الإسلامي ، بل إن اكبر الدول الرأسمالية كبريطانيا وفرنسا وأمريكا الآن لها نوافذ تمويل إسلامية . كما أن هنالك دوراً كبيراً يفترض أن تقوم به المؤسسات الإسلامية كالبك الإسلامي للتنمية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

